

جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ. (مع طلب استعجال النظر فيه: مذكرة في بيان موجب الاستعجال) * تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة	بتاريخ 2014/04/23	33
اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع التزود بوحدات متحركة لشبكة السكك الحديدية السريعة لمدينة تونس (مع طلب استعجال النظر فيه: مذكرة في بيان موجب الاستعجال) * تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة	بتاريخ 2014/04/23	34
اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإتجاز دراسة مساعدة تتعلق بمشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس (مع طلب استعجال النظر فيه: مذكرة في بيان موجب الاستعجال) * تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة	بتاريخ 2014/04/23	35

<p>اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس.</p> <p>مع طلب استعجال النظر فيه: مذكرة في بيان (موجب الاستعجال)</p> <p>تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/04/23</p>	<p>36</p>
<p>اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإتجاز دراسة تحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ.</p> <p>(مع طلب استعجال النظر فيه: مذكرة في بيان موجب الاستعجال)</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/04/23</p>	<p>37</p>

رئيس المجلس الوطني التأسيسي


مصطفى بن جعفر



من رئيس الحكومة

إلى

السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: حول استعجال النظر في مشاريع قوانين معروضة على المجلس الوطني التأسيسي.

وبعد، فقد أحلنا عليكم مشاريع قوانين تتعلق:

1. بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإنجاز دراسة تحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ.
2. بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية للموانئ التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ.
3. بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع التزويد بوحدات متحركة لشبكة السكك الحديدية السريعة لمدينة تونس.
4. بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإنجاز دراسة مساعدة تتعلق بمشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس.
5. بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بمنح مساعدات مالية مخصصة لمشروع تجديد السكة الحديدية بين صفاقس وقفصة وقابس.

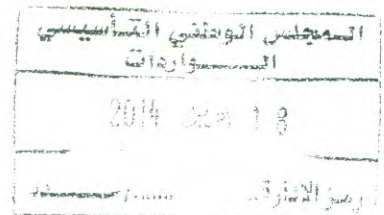
و حيث يرتبط إبرام الصفقات المتعلقة بتلك المشاريع بأجال محددة.

و نظرا لأهمية المشاريع المذكورة بالنسبة إلى المؤسسات العمومية المعنية بها و إلى الاقتصاد الوطني عموما.

لذا المرجو منكم التفضل باستعجال النظر في مشاريع القوانين المذكور و إتمام إجراءات المصادقة عليها في أقرب وقت. و السلام

رئيس الحكومة

مهري جمعة



20 14 / 37

مشروع قانون 20 14 / 37

يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإنجاز دراسة تحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على البروتوكول المالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلق بإنجاز دراسة تحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ، الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 04 جويلية 2013.

20 14 / 37

الواردات عدد
18 افريل 2014
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

37 / 14 20 شرح أسباب

مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول مالي يهدف إلى تمويل مشروع إنجاز دراسة لتحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية للموانئ التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ

في إطار الزيارة التي أداها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند إلى تونس خلال شهر جويلية 2013 تم التوقيع على بروتوكول مالي يوم 04 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية يهدف إلى منح الحكومة التونسية هبة لتمويل دراسة لتحديد الاحتياجات الخاصة بمشروع تزويد وتركيز تجهيزات تأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية للموانئ التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ.

وقد تمت برمجة مشروع هذه الدراسة من قبل ديوان البحرية التجارية والموانئ ضمن ميزانيته لسنة 2013 وذلك في إطار الإعداد لإنجاز مشروع تأمين سلامة المداخل البحرية والبرية للموانئ التابعة له، على ضوء ما تفرزه الدراسة المذكورة. علما وأن تجهيزات السلامة والأمن المعتمدة بالموانئ التجارية في العالم لتأمين سلامة المنافذ البحرية والبرية، تعتبر الوسيلة المثلى لتأمين المراقبة بالموانئ وتفعيل الوقاية من الحوادث والتقليل منها.

ويهدف مشروع الدراسة إلى إعداد ملف طلب عروض يتعلق بتوفير تجهيزات حديثة تمكن الموانئ التابعة لديوان البحرية التجارية والموانئ من مواكبة التطور الذي شهده قطاع النقل البحري في هذا المجال وخاصة التطور الذي شهده تجهيز السفن التجارية بمعدات السلامة والأمن طبقا لأحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ويمكن الديوان، كسلطة مينائية، من القيام بالمهام الموكولة له طبقا للتشريع الجاري به العمل وخاصة مجلة الموانئ البحرية الصادرة بالقانون عدد 48 لسنة 2009 المؤرخ في 8 جويلية 2009.

ويتضمن هذا البروتوكول المالي المتعلق بتمويل الدراسة منح الجمهورية التونسية هبة لتمويل هذه الدراسة بمبلغ أقصاه 250 ألف أورو من صندوق FASEP، على أن تقتصر الاستشارة على مكاتب دراسات فرنسية مختصة.

20 14 / 37

الواردات عدد
18 افريل 2014
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

وبهدف ضمان تطبيق أحكام هذا البروتوكول، فقد تم التنصيص على إمضاء اتفاقية تطبيق بين وزارة الشؤون الخارجية التونسية، المتصرفة باسم ولحساب حكومة الجمهورية التونسية وبين Natixis (إدارة الأنشطة المؤسساتية) المتصرف باسم ولحساب حكومة الجمهورية الفرنسية. توضح الاتفاقية طرق استخدام هبة الخزينة الفرنسية.

وحيث تم التنصيص ضمن الفصل 6 من البروتوكول المالي استثناء لأحكام الاتفاقية الضريبية الموقعة بين تونس وفرنسا في 28 ماي 1973 وإعفاء الخدمات المذكورة في العقود المدرجة في إطار هذا البروتوكول وتوريد السلع والخدمات بما فيها المساعدة التقنية من قبل المؤسسات الفرنسية وكذلك استيراد وتصدير وشراء واستخدام أو الوضع بالتصرف لسلع وخدمات تساهم في إنتاج الواردات المذكورة من جميع الضرائب والرسوم الجمركية والمساهمات الاجتماعية وغيرها من الأقطاعات الإلزامية في تونس فإن المصادقة على مشروع البروتوكول المالي المعروض تكون وجوبا بمقتضى قانون وفق ما تقتضيه أحكام الفصل 6 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011.

2014/37

PROTOCOLE FINANCIER

ENTRE

LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

ET

LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Le Gouvernement de la République tunisienne et le Gouvernement de la République française, ci-après dénommés les Parties,

Désireux de renforcer les liens d'amitié et de coopération qui les unissent et de favoriser le développement économique de la République tunisienne,

Rappelant leur attachement à la lutte contre la corruption dans les transactions commerciales internationales,

Sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE 1 - MONTANT ET COMPOSITION DU DON DU TRÉSOR

Le Gouvernement de la République française consent au Gouvernement de la République tunisienne un don du Trésor français destiné à la réalisation de l'étude d'identification des besoins relative au projet de fourniture et d'installation des équipements de sécurisation des accès maritimes et terrestres des ports relevant de l'Office de la Marine Marchande et des Ports (OMMP).

Ce don du Trésor français, d'un montant maximal de 250 000 € (deux cent cinquante mille euros), finance pour l'exécution du projet mentionné ci-dessus :

- l'achat en France de biens et services français ;
- à titre exceptionnel et pour chaque contrat financé, l'achat de biens et services tunisiens ou étrangers dans la limite de 30% de chacun des concours mis en place, l'exécution des contrats étant sous la responsabilité des fournisseurs français.

ARTICLE 2 - CONDITIONS ET MODALITÉS DE MISE EN PLACE DU DON

Une convention d'application sera signée entre le Ministère des Affaires Etrangères tunisien agissant au nom et pour le compte du Gouvernement de la République tunisienne et Natixis (Direction des Activités Institutionnelles), agissant au nom et pour le compte du Gouvernement de la République française. Elle précisera les modalités d'utilisation du don.

La société française prestataire, dont le contrat contenant au moins 70% de part française sera financé sur le don du Trésor français, sera sélectionnée à l'issue d'un appel d'offres restreint aux sociétés françaises.

Le premier acompte de chaque contrat sera compris entre 10 % et 20 % du montant du contrat financé, hors transport et assurance.

ARTICLE 3 - MONNAIE DE COMPTE ET DE PAIEMENT

La monnaie de compte et de paiement au titre du présent protocole est l'euro.

ARTICLE 4 - IMPUTATION DES CONTRATS

Les Parties ont rappelé dans le préambule du présent protocole leur attachement à la lutte contre la corruption dans les transactions commerciales internationales. Les parties aux contrats imputés sur le présent protocole ne peuvent proposer ou donner à un tiers, demander, accepter ou se faire promettre, directement ou indirectement, pour leur bénéfice ou celui d'une autre partie aucun avantage indu, pécuniaire ou autre, constituant ou pouvant constituer une pratique illégale et de corruption.

Pour chaque contrat relatif au projet mentionné à l'article 1, son imputation est conditionnée :

- à la conformité du contrat avec les recommandations formulées par l'évaluation préalable du projet correspondant audit contrat ;
- à la vérification de la conformité du projet avec les règles établies par l'Arrangement de l'OCDE relatif aux crédits à l'exportation bénéficiant d'un soutien public ;
- à l'absence de montants dus par le Gouvernement de la République tunisienne et non réglés à bonne date, au titre des prêts intergouvernementaux français ;
- à l'examen de l'état des montants dus et non réglés à bonne date, au titre des crédits bancaires garantis par la COFACE, accordés au Gouvernement de la République tunisienne ou à son secteur public, ou qui bénéficient de la garantie du Gouvernement de la République tunisienne.

Pour chaque contrat relatif au projet mentionné à l'article 1, après que les autorités françaises compétentes auront constaté que ces conditions sont dûment remplies, il sera procédé à son imputation sur le présent protocole par échange de lettres entre et le Chef du Service Économique régional près l'Ambassade de France à Tunis, agissant avec l'autorisation des autorités françaises compétentes et les autorités tunisiennes compétentes.

ARTICLE 5 - DATES LIMITE DU DON

Pour bénéficier des concours définis à l'article 1 ci-dessus, les contrats signés entre acheteur tunisien et prestataire français doivent être imputés au plus tard le 30 septembre 2013.

Les tirages sur le don du Trésor français accordés par le présent protocole doivent être réalisés au plus tard le 31 décembre 2014.

ARTICLE 6 - IMPÔTS ET TAXES

Nonobstant les dispositions de la convention fiscale signée entre la Tunisie et la France le 28 mai 1973 à Tunis, et aux fins de réserver les financements prévus par le présent protocole au développement de la République tunisienne, il est entendu que les prestations prévues par les contrats imputés dans le cadre du présent protocole, la fourniture de biens et services, y compris l'assistance technique, par des entreprises françaises, de même que l'importation, l'exportation, l'achat, l'utilisation ou la mise à disposition de biens et services concourant à la production de telles fournitures, ne subiront aucune taxe, droit de douane, cotisations sociales ou autres prélèvements obligatoires en Tunisie.

Si de tels prélèvements, quels que soient leur objet ou leur nature, devaient être effectués selon les règles tunisiennes sur les opérations précitées, le paiement de ceux-ci serait à la charge de l'acheteur tunisien.

ARTICLE 7 - ÉVALUATION RÉTROSPECTIVE DU PROJET

Le Gouvernement de la République française peut faire procéder à ses frais à l'évaluation rétrospective, sur les plans économique, financier et comptable, du projet inscrit sur ce protocole, de manière notamment à en apprécier l'impact sur le développement économique de la République tunisienne. Le Gouvernement de la République tunisienne est associé, s'il le

Pour chaque contrat relatif au projet mentionné à l'article 1, son imputation est conditionnée :

- à la conformité du contrat avec les recommandations formulées par l'évaluation préalable du projet correspondant audit contrat ;
- à la vérification de la conformité du projet avec les règles établies par l'Arrangement de l'OCDE relatif aux crédits à l'exportation bénéficiant d'un soutien public ;
- à l'absence de montants dus par le Gouvernement de la République tunisienne et non réglés à bonne date, au titre des prêts intergouvernementaux français ;
- à l'examen de l'état des montants dus et non réglés à bonne date, au titre des crédits bancaires garantis par la COFACE, accordés au Gouvernement de la République tunisienne ou à son secteur public, ou qui bénéficient de la garantie du Gouvernement de la République tunisienne.

Pour chaque contrat relatif au projet mentionné à l'article 1, après que les autorités françaises compétentes auront constaté que ces conditions sont dûment remplies, il sera procédé à son imputation sur le présent protocole par échange de lettres entre et le Chef du Service Économique régional près l'Ambassade de France à Tunis, agissant avec l'autorisation des autorités françaises compétentes et les autorités tunisiennes compétentes.

ARTICLE 5 - DATES LIMITE DU DON

Pour bénéficier des concours définis à l'article 1 ci-dessus, les contrats signés entre acheteur tunisien et prestataire français doivent être imputés au plus tard le 30 septembre 2013.

Les tirages sur le don du Trésor français accordés par le présent protocole doivent être réalisés au plus tard le 31 décembre 2014.

ARTICLE 6 - IMPÔTS ET TAXES

Nonobstant les dispositions de la convention fiscale signée entre la Tunisie et la France le 28 mai 1973 à Tunis, et aux fins de réserver les financements prévus par le présent protocole au développement de la République tunisienne, il est entendu que les prestations prévues par les contrats imputés dans le cadre du présent protocole, la fourniture de biens et services, y compris l'assistance technique, par des entreprises françaises, de même que l'importation, l'exportation, l'achat, l'utilisation ou la mise à disposition de biens et services concourant à la production de telles fournitures, ne subiront aucune taxe, droit de douane, cotisations sociales ou autres prélèvements obligatoires en Tunisie.

Si de tels prélèvements, quels que soient leur objet ou leur nature, devaient être effectués selon les règles tunisiennes sur les opérations précitées, le paiement de ceux-ci serait à la charge de l'acheteur tunisien.

ARTICLE 7 - ÉVALUATION RÉTROSPECTIVE DU PROJET

Le Gouvernement de la République française peut faire procéder à ses frais à l'évaluation rétrospective, sur les plans économique, financier et comptable, du projet inscrit sur ce protocole, de manière notamment à en apprécier l'impact sur le développement économique de la République tunisienne. Le Gouvernement de la République tunisienne est associé, s'il le

souhaite, à la conduite de cette évaluation, selon des modalités qui sont à définir, afin de bénéficier directement des résultats de l'étude. Le Gouvernement de la République tunisienne s'engage à accueillir la mission d'évaluation envoyée par le Gouvernement de la République française et à lui faciliter l'accès aux informations concernant le projet.

ARTICLE 8 - ENTRÉE EN VIGUEUR

Le présent protocole entre en vigueur à la date de réception de la notification par laquelle la Partie tunisienne informe la Partie française de l'accomplissement de ses procédures internes.

ARTICLE 9 – AVENANTS AU PROTOCOLE

Le présent protocole peut être amendé par un accord mutuel écrit entre les Parties, étant entendu qu'un tel avenant entre en vigueur en accord avec les mêmes procédures que celles définies dans l'Article 8 de ce protocole. Cet avenant fait dès lors partie intégrante du protocole.

ARTICLE 10 – RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS

Tout différend relatif à l'interprétation ou à la mise en œuvre du présent protocole est réglé par voie de consultation ou de négociation entre les Parties.

EN FOI DE QUOI, les représentants des deux Gouvernements, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent protocole et y ont apposé leur sceau.

Fait à Tunis, le 4 juillet 2013

(en deux exemplaires originaux, chacun en langues arabe et française, les deux textes faisant également foi).

Pour le Gouvernement
de la République tunisienne

Pour le Gouvernement
de la République française

Othman JERANDI

Nicole BRICQ

Ministre des Affaires Etrangères

Ministre du Commerce Extérieur

